برلين:
جولة الى السفارات كل من النيجر, تونس و الجزائر

لقد قامت أوروبا بتحويل حدودها إلى حصون مميتة ، كما قامت بتحويل كل من: البحر الأبيض المتوسط ، المحيط الأطلسي والصحراء إلى مقابر جماعية ، يحدث هذا بالتعاون مع حكومات قمعية وفاسدة ، بالاستعانة بنظام حدود بعيدًا داخل القارة الأفريقية.

تعتبر عمليات الترحيل من أقوى وأعنف ممارسات النظام الحدودي. إذ ترسم عمليات الترحيل خطًا لا يرحم يفصل بين من يُسمح له بالتنقل بحرية بين البلدان من جهة، و بين من يعتبر حرية التنقل امتيازًا لا يمكن له أن يناله من جهة أخرى. بين من يعتبر حياته ثمينة و بين من لا قيمة لحياته. إن عمليات الترحيل تقوم دائمًا بترسيخ الانقسامات العنصرية في المجتمعات وكذلك التقسيم الأعلى والأسفل والانقسام الاستعماري للعالم.

مع حملة اليوم ,,حرية التنقل عوض الترحيل,, ، نريد أن نرسل إشارة بأعلى صوت للتضامن العابر للحدود ضد عمليات الترحيل إلى البلدان الأفريقية وبين البلدان الأفريقية. كما نريد أن نوضح بشكل خاص أن عمليات الترحيل وأنظمة الحدود لا يمكن أن تعمل إلا بسبب العديد من الدول وأجهزتها الأمنية التي تتعاون معها:

سياسة الترحيل التي تنتهجها ألمانيا والتعاون بين السفارات

تقوم ألمانيا ودول أوروبية أخرى بترحيل مواطني العديد من الدول الأفريقية بشكل منتظم. و من أجل هذا، فهم بحاجة الى مساعدة السفارات أو سلطات أخرى تابعة الى البلدان الأصلية للموطنين المرحلين من أجل إصدار وثائق سفر لعمليات الترحيل. في 16 مارس ، تم ترحيل لاجئين منسقين إلى غينيا برحلة طيران مستأجرة انطلقت من ألمانيا. وقبل ذلك ، في 9 مارس / آذار ،تم جلب أشخاص من أصل غيني (على حد زعمهم) أين قاموا بالامتثال أمام وفد غيني في برلين باستخدام قوة الشرطة و في ظروف غير قانونية من أجل "التعرف عليهم" وإصدار أوراق الترحيل. ربما يكون "ألفا عمر باه" ،اللاجئ الغيني الذي يعيش ببرلين ، قد انتحر بسبب الخوف والصدمة من التهديد بالترحيل.

الاتحاد الأوروبي يصدر أنظمة الحدود وعمليات الترحيل

تستخدم دول الاتحاد الأوروبي قوتها الاقتصادية والسياسية للضغط على دول جنوب الصحراء للتعاون معها في عمليات الترحيل. وهم يهددون حاليًا 13 دولة تسمى "غير راغبة" - من بينها مالي والسنغال والكاميرون وغامبيا - بفرض قيود أكثر صرامة على منح التأشيرات لمواطنيها.

تضمن سياسة نقل الحدود الأوروبية إلى الخارج أيضًا أن العديد من الدول الأفريقية تعمل على تعقيد و تصعيب على مواطنيها ومواطني الدول الأفريقية الأخرى التحرك وعبور الحدود - وأن تقوم هاته الدول الإفريقية نفسها بعملية الترحيل لعدة آلاف من مواطني الدول الأفريقية الأخرى.

إن إنشاء نظام حدودي قمعي ، والذي تروج له دول الاتحاد الأوروبي على الأراضي الأفريقية ، يسير جنبًا إلى جنب مع حكام الدول المعنية بتشديد الحكم الاستبدادي ضد شعوبهم واستخدام توسع الشرطة والأجهزة الأمنية لقمع الحركات الاحتجاجية.

مثل الميليشيات الليبية ، كانت الحكومات والجيوش وقوات الشرطة في البلدان المغاربية حرس حدود متوحشين منذ سنوات ، حيث يتلقون الأموال والأسلحة والتكنولوجيا الأمنية من أوروبا.

الجزائر والنيجر: ترحيل جماعي وقمع الدولة

تنفذ قوات الأمن الجزائرية بانتظام مداهمات واعتقالات جماعية لمنازل المهاجرين من جنوب الصحراء وترحيل آلاف المواطنين من العديد من الدول الإفريقية المختلفة إلى الصحراء على الحدود إلى دولتي النيجر ومالي المجاورتين لسوء المعاملة والخطر على

حياتهم . في الوقت نفسه ، تمارس الدولة الجزائرية قمع هائل ضد نشطاء حقوق الإنسان والحركات الاجتماعية ردًا على الاحتجاجات الجماهيرية التي اشتدت في عام 2020.

دولة النيجر نفسها لديها اتفاقية ترحيل مع الجزائر منذ سنوات. بالإضافة إلى ذلك ، تتلقى دولة النيجر عدة ملايين من اليورو في إطار اتفاقيات التعاون لمكافحة "الهجرة غير النظامية". تقطعت السبل بعدة آلاف من الأشخاص في النيجر نتيجة لعمليات الترحيل الجماعي ، في حين أن عبور الصحراء يشكل خطراً على الحياة أكثر من أي وقت مضى نتيجة زيادة القبضة الأمنية على طرق السفر.
أفاد نشطاء حقوقيون من النيجر عن زيادة المداهمات في "أحياء" المهاجرين.مع يتصاعد القمع السياسي هناك أيضًا تم اعتقال نشطاء المجتمع المدني ، و تسجيل حالات عنف الشرطة ضد المظاهرات ، وقطع الإنترنت بعد الاحتجاجات نتيجة الانتخابات الرئاسية الأخيرة.

تونس وألمانيا: إغلاق منطقة البحر الأبيض المتوسط وترحيل وتجريم

يحاول الشباب من تونس بانتظام الوصول إلى أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط. تجبر الحدود الخارجية المغلقة للاتحاد الأوروبي الناس على القيام برحلات مهددة للحياة عبر البحر وتمنع المجتمع التونسي من الوصول إلى منطقة البحر الأبيض المتوسط. تلعب العزلة وانعدام حرية الحركة دورًا رئيسيًا في الوضع الصعب في تونس و يجعلان من الصعب بناء الهياكل الديمقراطية.

حتى في غضون جائحة كورونا ، تواصل ألمانيا وتونس التعاون في عمليات الترحيل. في كل شهر تقريبًا ، يتم الترحيل الجماعي من المطارات الألمانية إلى تونس. مرارًا وتكرارًا ، يُحتجز التونسيون لأسابيع استعدادًا لترحيلهم. إن الخوف المستمر من الترحيل يفرض ضغوطا كبيرة على المتضررين ويدفعهم إلى القيام بأفعال غير شرعية واجرامية.
في أوروبا ، يشن أنصار سياسة الترحيل بانتظام حملات تجريم عنصرية ضد أشخاص من دول المغرب العربي ودول إفريقيا و جنوب الصحراء - مؤخرًا ضد الغينيين في برلين أو ضد التونسيين والجزائريين والمغاربة في مقاطعة ساكسونيا.

مع حملة اليوم العابرة للحدود ، نرسل رسالة تضامن من أجل حرية التنقل وضد عمليات الترحيل. هذا أمر لا غنى عنه في وقت جائحة الكوفيد ، عندما تصبح الحدود المغلقة والعقبات المميتة الجديدة وضع طبيعي جديد خاصة لسكان جنوب الصحراء.

في أزمة كوفيد كالعادة ، ينطبق ما يلي: "نحترم أنفسنا والآخرين! الترحيل لا يحل المشاكل!" (الفنان الجماعي فاسو كيلي من غينيا)

يوم 21 مايو:

برلين: جولة الي سفارات النيجر وتونس والجزائر.

أغاديز / النيجر: ليلة المهاجرين. يُظهر الفنانون المهاجرون مهاراتهم ويضعون علامة حول الكرامة الإنسانية ضد التجريد من الإنسانية من خلال عمليات الترحيل الجماعي من الجزائر

سوكودي / توغو: اجتماعات ومناقشات لتوعية الجمهور التوغولي بعمليات ترحيل وترحيل المهاجرين إلى توغو ، مصحوبة ببرنامج في الإذاعة المحلية

كيندیا / غينيا: تستخدم مجموعة الفنانين فاسو كيلي عروض فنية لتثقيف الناس حول حقوق الإنسان وسياسات الهجرة التي تنتهك حقوق الإنسان ومخاطبة الشباب بحثًا عن حياة أفضل

باماكو / مالي: النشطاء الماليون يتضامنون مع المغتربين الماليين وغيرهم من مجتمعات المهاجرين ضد عمليات الترحيل وانتهاكات حقوق الإنسان على طرق الهجرة

في برلين ، في جولة السفارات ، احتجاج تضامني مع احترام مسافة التباعد وارتداء أقنعة الوقاية كجزء من الحركات التي تنادي بالتضامن والاستجابات المناهضة للعنصرية المتعيقة بأزمة الكوفيد.

برنامج جولة السفارات يوم **21** مايو **2021** في برلين:

09:30 حتي 10:30: سفارة جمهورية النيجر. نطالب: يجب علي سفارة النيجر ألا تقبل أي عمليات ترحيل أخرى من الجزائر. نهاية التعاون مع نظام الهجرة الأوروبي. لا لتجريم الهجرة ، لا لتركهم يموتون في الصحراء. حماية حقوق الإنسان لجميع المهاجرين واللاجئين العالقين في المخيمات و "غيتو" المهاجرين في النيجر.

12:00 حتي 13:00: السفارة التونسية. نقول لا لإغلاق البحر المتوسط ولا لتسليم وثائق الترحيل إلى تونس.

14:30 للنهاية: السفارة الجزائرية. نطالب بوقف عمليات الترحيل الجماعي من الجزائر إلى النيجر ومالي وعدم تسليم وثائق الترحيل من أوروبا إلى الجزائر. تعبر عن تضامننا المطلق مع نشطاء المجتمع المدني الجزائري الذين تضرروا من القمع.

في **21** مايو ، سنسافر بين السفارات بوسائل النقل العام. نريد استخدام المحطات في المحطات وفي الحافلات والقطارات لتوزيع النشرات. سيكون هناك أيضًا عدد قليل من المقاعد في **Solibus** ، والتي تمتد أيضًا بين السفارات. نحن نضمن الامتثال لجميع التدابير اللازمة للحماية من الكورونا.

نريد أن نظهر بصوت عال وواضح في حملة اليوم "حرية التنقل بدلاً من الترحيل":

لا لتعاون الدول الأفريقية مع الحدود الأوروبية وسياسة الترحيل!

ممنوع إصدار وثائق الترحيل!

لا لابتزاز دول جنوب الصحراء "غير الراغبة للترحيلات"!

إعادة توزيع الأموال والموارد من أجل التنمية العادلة وإعطاء حرية تقرير مصير للشعوب في الدول الأفريقية بدلاً من صرف المال على شراء السلاح وتكنولوجيا الأمن لتسليح الحدود!

لا للترحيلات من ألمانيا إلى غينيا أو تونس أو الجزائر! لا للترحيلات من الجزائر إلى النيجر ومالي! لا لجميع عمليات الترحيل!

من أجل حرية الحركة للجميع ، من أجل الحق في السفر ومن أجل الحق في البقاء!

هناك هنا: من أجل حياة كريمة للجميع ، في كل مكان!

التضامن مع كل المبعدين!

التضامن مع كل الحراقة!

التضامن مع كل الناس عبر كل طرق الهجرة!